

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٧٠

الثلاثاء، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ليو جياي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتيشوف
	أذربيجان	السيد موسيف
	الأرجنتين	السيدة بيرثيال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد صاحبزادة أحمد خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد بارك يزنج مين
	رواندا	السيد غاسانا
	غواتيمالا	السيد روسنتال
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

## جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2013/680)

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة

المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2013/681)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1358224 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2013/680)

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2013/681)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كوت ديفوار وغينيا - بيساو وموزامبيق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بحضور السيد فيرناندو ديلفين دا سيلفا، وزير الخارجية في غينيا - بيساو.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد حوسي راموس - هورتا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السفير أنطونيو دي أغويار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، إلى المشاركة في هذه الجلسة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/680 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو، والوثيقة S/2013/681 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو

وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد راموس - هورتا.

السيد راموس - هورتا (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لأعرض تقرير الأمين العام (S/2013/680 و S/2013/681) عن الجهود المتواصلة لإعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو، وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

كما يشير الأمين العام في تقريره، ظل التقدم صوب إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو بطيئا، لا سيما فيما يتعلق بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية. فطول المشاورات فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الاتفاق على نظام تسجيل الناخبين، والانتهاز من إعداد ميزانية الانتخابات وتحديد جدولها الزمني، أسهم بصورة كبيرة في تأخير إحراز التقدم في عملية التحضير للانتخابات، بما في ذلك حشد ما يلزم من موارد لتمويلها.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة الإنتقالية أن نظام التسجيل الرقمي للناخبين سيتم العمل به في غينيا - بيساو وفي الشتات، من ١ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأعلنت الحكومة الإنتقالية لاحقا عن تغيير فترة تسجيل الناخبين لتمتد من ١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الرئيس المؤقت، سيريفو هامادجو، مرسوما يعلن عن إجراء الانتخابات العامة في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤. كما أشار إلى أن تكاليف الانتخابات ستغطيها بصورة كاملة التعهدات بتقديم التبرعات التي قطعها الشركاء الدوليون الرئيسيون للبلد. على الرغم من إحراز بعض التقدم في الأسابيع القليلة الماضية في النهوض بالأعمال التحضيرية للانتخابات، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ومن أجل المساعدة في هذه الجهود، أنشأ

في القضية، تم توجيه التهم لعشرة أشخاص بصورة رسمية، وهم محتجزون في مركز الاحتجاز التابع للشرطة القضائية في انتظار محاكمتهم. كما فتح المدعي العام تحقيقاً آخر في الهجوم الذي وقع على وزير النقل والاتصالات في الحكومة الانتقالية، السيد أورلاندو فيغاس منديس، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يزال الوزير خارج البلد يتلقى الرعاية الطبية بسبب الجروح التي أصيب بها أثناء الضرب العنيف. وتم إبلاغنا أن الشرطة القضائية استجوبت ١١ شخصاً في ما يتعلق بالهجوم.

فيما يتعلق بولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، فقد كان للتأخيرات في الأعمال التحضيرية للانتخابات أثر سلبي على تنفيذها. وينصب تركيز الجزء الأكبر من الجهود التي تبذلها البعثة على التصدي للتحديات الفورية السياسية والأمنية وفي مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، أحرزت البعثة بعض التقدم في إنشاء مكاتب إقليمية، في المنطقة الشمالية الوسطى لبافاتا وفي المنطقة الجنوبية لبوبا. وشارك في مراسم الافتتاح في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر مئات من الأشخاص، بمن فيهم حاكما بافاتا وكينارا ومديرو القطاعات وأفراد الأمن والجيش والزعماء التقليديون والدينيون. وفي البيانين التي أدليت بها في المناسبة، أكدت على أن المكاتب الإقليمية سوف تسهم في تقريب الأمم المتحدة من الشعب وسوف تساعد المنظمة على التفهم بصورة أفضل للمشاكل التي تواجه السكان في المناطق الداخلية من البلد.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على نقطتين رئيسيتين. أولاً، التقدم المحرز في إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو لا يزال بطيئاً بصورة محبطة. في الواقع، وكما هو مبين في التقريرين، استمرت حالة حقوق الإنسان والوضع الأمني في غينيا - بيساو في التدهور، مع زيادة حالات التخويف، والتهديدات والقيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع، فضلاً عن استمرار التدخل العسكري في شؤون الدولة.

رئيس الوزراء الانتقالي لجنة تنسيقية للعملية الانتخابية والدعم المالي المقدم للانتخابات العامة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، برئاسته لكفالة التنسيق فيما بين الشركاء.

ووصل إلى بيساو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بعثة معنية بالانتخابات من تيمور - ليشتي، برئاسة وزير الدولة للامركزية الإدارية في تيمور - ليشتي، السيد توماس كابرال. وسيمكث الوفد، الذي يضم ٢٠ مستشاراً لهيئة إدارة الانتخابات في تيمور - ليشتي، أربعة أشهر في غينيا - بيساو بغرض تقديم المشورة الفنية إلى مكتب الدعم الانتخابي في الحكومة. وتعهدت حكومة تيمور - ليشتي بالتبرع بمبلغ ٦ ملايين دولار لعملية تسجيل الناخبين، وتبرعت بـ ٢٠٠ مجموعة من اللوازم الانتخابية. وعموماً، تجاوزت الآن التبرعات المعلنة من قبل الشركاء الدوليين الميزانية التي أعدتها الحكومة الانتقالية.

أود أن أقول بضع كلمات بشأن التطورات الرئيسية الأخرى التي حدثت في البلد منذ صدور تقرير الأمين العام.

فيما يتعلق بالتطورات السياسية، افتتحت أعمال السنة البرلمانية في دورتها العادية الأولى لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن المتوقع أن تنتهي في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وسيناقش البرلمان في جملة أمور، مشروع قانون العفو عن مخططي الانقلاب الذي وقع في عام ٢٠١٢، وقانون شفافية إدارة المالية العامة وميزانية الدولة لعام ٢٠١٤. ويذكر أعضاء المجلس أن مشروع قانون العفو الذي اقترحتة الحكومة الانتقالية، بدعم من الحزب التجديد الاجتماعي كان قد رفض في البداية من جانب المجلس الوطني في ١٠ أيلول/سبتمبر. وحينها، أعلن الأمين العام لحزب التجديد الاجتماعي أن حزبه سيعيد تقديم مشروع القانون، بحجة أن العفو العام كان جزءاً من "عملية التطبيع" الجارية.

أما فيما يتعلق بالجهاز القضائي، فمنذ اغتيال أحد المواطنين النيجيريين في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في بيساو، وفتح التحقيق

إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد خوسيه راموس - هورتا، على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته ورؤيته المتميزتين. ويستحق تقييمه واقتراحاته نظرنا فيها باهتمام.

وإذ تدخل غينيا - بيساو في ما نأمل أن تكون المراحل الأخيرة من العملية الانتقالية للعودة إلى النظام الدستوري، لا يزال الانخراط النشط للمجلس لحدوث تطورات من قبيل أيلول/سبتمبر، تشجع المجلس لحدوث تطورات من قبيل إنشاء حكومة انتقالية أكثر شمولاً للجميع، ودعا إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن، وإلى إجراء حوار شامل للجميع على الطريق لتحقيق إصلاحات رئيسية.

واليوم، حدد موعد جديد للانتخابات؛ وقدمت جهات المناحة، ولا سيما من دول المنطقة، تعهدات كبيرة؛ وستبدأ الأعمال التحضيرية للانتخابات، مثل تسجيل الناخبين، في القريب العاجل. ومع ذلك لا تزال حوادث العنف والتخويف لتي وقعت مؤخرا مسألة تبعث على القلق العميق وتمثل تذكرة بمشاشة الحالة الأمنية والطريق الطويل الذي يتعين قطعه من أجل تحقيق هدف الاستقرار.

وتقف تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام على أهبة الاستعداد للعمل عن كثب مع جميع الشركاء، ولا سيما مجلس الأمن والممثل الخاص راموس - هورتا، ليس فقط للمساعدة في تعزيز الدعم اللازم للعملية الانتخابية، ولكن الأهم من ذلك المساعدة في وضع استراتيجية شاملة لمرحلة ما بعد الانتخابات. وإذ أضع في اعتباري أهمية التخطيط المبكر في هذا الصدد، أعترم قبول الدعوة الموجهة إلي من السيد راموس - هورتا لزيارة غينيا - بيساو، بصفتي رئيس التشكيلة القطرية، في منتصف شهر كانون الثاني/يناير بغية تحديد

وفي رسالة مشتركة موجهة إلى الرئيس الانتقالي ومؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر، أعربت أن والممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو عن القلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب في البلد. أشرنا أيضا إلى مناخ الخوف العام الناجم عن انماط السلوك غير المشروعة لقوات الدفاع والأمن. واستمر مناخ الخوف حتى الآن، وهو لا يسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية. يجب على السلطات الانتقالية أن تكفل تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال غير المشروعة إلى يد العدالة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لتنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني بشأن الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان، الذي عقد في بيساو في تموز/يوليه. وأدعو الشركاء الدوليين الآخرين إلى تقديم المزيد من الدعم في هذا المجال.

ثانيا، إن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وذات مصداقية في غينيا - بيساو في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، على النحو الذي أعلنه الرئيس الانتقالي، ينبغي أن يظل أولويتنا الرئيسية في كفالة العودة إلى النظام الدستوري في البلد. أود أن أشيد بالشركاء الدوليين لغينيا - بيساو على تعهداتهم السخية بالدعم المالي للعملية الانتخابية، التي أحثهم على صرفها بسرعة في اعقاب وضع الترتيبات للإدارة السليمة. وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإن المسؤولية تقع الآن على الحكومة الانتقالية لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل عقد الانتخابات في الوقت المناسب.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): أشكر السيد راموس - هورتا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتريوتا.

**السيد باتريوتا** (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى الدعوة لتقديم

المدينة وإيجاد فرص العمل، وهي عناصر هامة في الجهود الرامية إلى كسر دائرة عدم الاستقرار السياسي في غينيا - بيساو.

وستواصل لجنة بناء السلام دعم الجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو المنتخبة ديمقراطياً مستقبلاً لتحديد أولويات بناء السلام الوطنية بمساعدة دولية. والإمكانيات الاقتصادية المتنوعة لغينيا - بيساو، من الإنتاج الزراعي إلى مصائد الأسماك والتعدين، تمثل أحد مفاتيح بناء مستقبل للبلد يسوده السلام والاستقرار.

وعلى الرغم من التحديات الجسام التي لا يزال البلد يواجهها والحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، التي تفاقمت جراء تعليق المساعدات الدولية، فإن غينيا - بيساو يمكن أن تصبح قصة نجاح أفريقية. وغينيا - بيساو، وهي بلد ذو تربة خصبة يسكنه شعب مسلم وقادر على تخطي الشدائد ولديه موارد مائية ومعدينية وفيرة وشواطئ جميلة، تستحق اهتمامنا المتواصل على المدى الطويل. وكما أشار الممثل الخاص راموس هورتا في وقت سابق، فإن حالة الطوارئ السياسية الصامتة في غينيا - بيساو لم تجذب اهتمام وسائل الإعلام الدولية على الرغم من جدتها وخطورتها.

ومن ناحية أخرى، فإن حجم المشاكل في غينيا - بيساو صغير نسبياً إذا ما قورنت بالتحديات الأكبر بكثير التي تصدي لها مجلس الأمن والمجتمع الدولي بنجاح في السنوات الأخيرة، والتي يتعين عليهما التعامل معها في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم. وليس هناك سبب لعدم تحقيق إجراءاتنا المتضافرة لنتائج إيجابية.

وفي ظل المشاركة القوية للجنة بناء السلام والدعم المتواصل من قبل مجلس الأمن، وكذلك من الشركاء الإقليميين والدوليين، وفي ظل ما أبدته البلدان الناطقة باللغة البرتغالية من تفان في تضامنها العابر للقارات، والتي يمكن أن توفر دعماً حاسماً في بناء القدرات، أنا واثق بأننا سنكون قادرين على مساعدة شعب غينيا - بيساو في بناء مستقبل أفضل لنفسه.

المجالات التي يمكن للتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام أن تحدث تغييراً.

وإذا إريد للانتخابات أن تنجح فلا بد من إجراء التحضيرات الكافية، بما في ذلك تسجيل الناخبين، بطريقة تتسم بالمصداقية. وأشعر بالتشجيع والامتنان للعرض السخي البلدان التي تقدم الدعم الفني والمالي الذي يأتي سواده الأعظم من المنطقة، فضلاً عن المساهمات المقدمة من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. إنني أو من إيماناً راسخاً بأن الدعم الإقليمية ودون الإقليمية، فضلاً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، هي عناصر أساسية في أي استراتيجية فعالة لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأنا ملتزم، على سبيل الأولوية، بالعمل بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين إذ نعيد انخراط لجنة بناء السلام في غينيا - بيساو لما كان عليه.

ونحن نعلم جميعاً أن الانتخابات ولئن كانت شرطاً أساسياً للاستقرار المستدام في حد ذاتها، فإنها لن توفر رداً شاملاً على التحديات العديدة التي تواجه غينيا - بيساو. فهناك الكثير جدا الذي ينبغي القيام به لتأمين بيئة بناءة في فترة ما بعد الانتخابات. وسيكون من الضروري ضمان استمرار مشاركة الجميع مشاركة واسعة في التفاهات السياسية في أعقاب الانتخابات.

ولا بد من أن نعزز بصورة حاسمة الجهود الرامية إلى إصلاح وتحديث قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وهو بعد أساسي للاستقرار وترسيخ الحكم المدني. ولجنة بناء السلام يمكن أن تقوم بدور محوري في توليد الدعم الدولي للإصلاحات في ظل قيادة وطنية منتخبة ديمقراطياً، مع التركيز بقوة على بناء قدرات مؤسسات الدولة. وفي نفس الوقت، سيتعين اتخاذ خطوات شاملة لمساعدة اقتصاد البلد، بما في ذلك من خلال إجراء تحسينات في البنية التحتية وتوليد الإيرادات والمؤسسات

في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها سلطاتنا، فإنه لم يتسن الوفاء بالجدول الزمني الذي وضعته الجماعة الاقتصادية في البداية والذي وافقت عليه السلطات الانتقالية في بلدي، مما أدى إلى تأجيل الانتخابات العامة التي كانت مقررة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالجماعة الاقتصادية التي تمكنت الدول الأعضاء فيها من توفير جزء كبير من الميزانية المطلوبة للانتخابات في آخر مؤتمر قمة عقد في داكار في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا الصادق لجمهورية الصين الشعبية على دعمها الذي لا يقدر بثمن، وكذلك للاتحاد الأوروبي على مساهمته المالية في هذه العملية.

وغينيا - بيساو تقدر التقدير الواجب النوايا التي عبر عنها شركاء ثنائيون آخرون لدعم العملية الانتخابية، والتي من شأنها أن تسمح لنا باستعادة النظام الدستوري وفقا لمتطلبات المجتمع الدولي، بصفة عامة، ورغبة شعب غينيا - بيساو بصفة خاصة.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان بلدي العميق لبلد شقيق اتخذ قرارا بالتعامل مع الشعب والسلطات في غينيا - بيساو في وقت صعب للغاية. فقد تحملت جمهورية تيمور - ليشتي، وهي دولة عضو في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، المسؤولية الكاملة عن عملية تسجيل الناخبين برمتها. وهذه هي المرة الثانية في تاريخ ديمقراطيتنا التي تشمل فيها هذه العملية مواطنينا في الشتات.

ونظرا لهذه الظروف وتماشيا مع روح القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، أصدر الرئيس الانتقالي مرسوما بتحديد موعد جديد للانتخابات العامة في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤. ومن ثم، يجب أن يبدأ تسجيل الناخبين في الأيام المقبلة، أي، في ١ كانون الأول/ديسمبر.

وكما يعلم المجلس، فإن الانتخابات في غينيا - بيساو لن تكون سوى خطوة أولى في عملية ينبغي أن تبدأ طبعاً باستعادة

وأنتوقع بقوة أن غينيا - بيساو يمكن أن تصبح تجربة ناجحة في إظهار التضامن الراسخ والمسؤولية الجماعية لتحقيق الأهداف المترابطة المتمثلة في التنمية المستدامة والسلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غينيا - بيساو.

السيد دا سيلفا (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنيكم، سيدي، بالنيابة عن غينيا - بيساو، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأعرب كذلك عن تميّاتي الصادقة لنجاحكم في عملكم. وأود أيضا أن أعرب لأعضاء المجلس عن امتناننا العميق لتكريسهم اهتماما خاصا في السنوات الأخيرة للوضع في بلدي.

وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره الثاقب (S/2013/681) عن واقع الحال على الأرض في بلدي، والذي تم عرضه للتو، وأشكره كذلك على التزامه الذي لا يتزعزع بقضية غينيا - بيساو.

ونشيد إشادة مستحقة بالممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو، السيد خوسيه راموس هورتا، لما منحه من زخم جديد للعملية الانتقالية في بلدي. ونأمل أن نكون قادرين على الاستمرار في الاعتماد على خبرته الطويلة لدعم عملية بناء السلام في بلدنا.

وأشكر السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام؛ والسفير يوسوفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسفير أنطونيو غوميندي، الممثل الدائم لموزامبيق ورئيس جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على التزامهم بعملية الانتقال الجارية في بلدي.

أتكلم أمام مجلس الأمن في وقت يتجه فيه بلدي نحو نهاية الفترة الانتقالية التي بدأت عقب الانقلاب الذي وقع

مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في تموز/يوليه توفير ٥ ملايين دولار لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، الأمر الذي يمكنه من القيام ببعض الأنشطة التي تسبق الانتخابات.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن الشكر لأعضاء مجلس الأمن على التزامهم بإيجاد حلول للحالة التي تواجهها غينيا - بيساو.

**السيد غوميندي (موزامبيق)** (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكركم على دعوتي إلى المشاركة بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تتألف من أنغولا، البرازيل، كابو فيردي، غينيا - بيساو، البرتغال، سان تومي وبرينسيبي، تيمور - ليشتي، وبلدي، موزامبيق، في هذه الإحاطة الإعلامية عن الحالة في غينيا - بيساو. ما تزال بلدان جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تتابع باهتمام كبير العملية الجارية لاعادة إرساء النظام الدستوري وانهاء المرحلة الانتقالية في غينيا - بيساو. لذلك، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام الشامل (S/2013/681) عن آخر التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

ما برح التأخير في العملية الانتخابية يطيل أمد معاناة الشعب، ويعوق تحقيق تطلعاته، ويضطر البلد إلى البقاء في حالة اعتماد على المساعدات لتلبية احتياجاته الأساسية للبقاء، حيث أدى الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى تفاقم المشاق الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

ونشيد بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا، خاصة الإعلان عن عملية تسجيل الناخبين المقررة في الفترة من ١ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ووضع الجداول الزمنية لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

النظام الدستوري بهدف إيجاد مؤسسات شرعية في بلدنا والتي ستقود البلد، بالتعاون مع جميع شركائنا، نحو السلام وتمكنه من التصدي للتحديات التي تواجهها. ونحن ندرك تماما حسامة التحديات التي تواجهنا والتي تتسم بالتعقيد أحيانا. ولكننا لا نزال نؤمن بإمكاننا راسخا بأن غينيا - بيساو بلد يملك مقومات البقاء وأن الجميع يمكنهم العيش في سلام فيه.

وفي فترة ما بعد الانتخابات، سنحتاج دعم المجتمع الدولي بشدة، على نحو ما أوصى به تقرير الأمين العام المؤرخ ٦ أيار/مايو (S/2013/262)، حيث أن التحديات التي نواجهها كثيرة وغالبا ما تكون معقدة في سياقنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحالي.

ولا يزال إصلاح قطاعي الدفاع والأمن على رأس سلم أولويات بلدنا. غير أنه، إلى جانب هذه الضرورة الحتمية، نتظرنا أيضا تحديات أخرى لا تقل أهمية. وهي تشمل مكافحة الاتجار بالمخدرات وضمان الأداء الفعال للسلطة القضائية وهيئة الظروف المواتية لتعزيز حقوق الإنسان وبناء قدرات الإدارة العامة لضمان الحوكمة الرشيدة لكي يتسنى لبلدنا أن يطمح أيضا إلى تحقيق التنمية بالطريقة التي يتمناها شعبنا أشد التمني. وفي هذا السياق، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأناشد جميع شركائنا الدوليين مواصلة دعم غينيا - بيساو في هذه المرحلة.

فغينيا - بيساو تواجه حاليا أزمة اجتماعية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل بسبب الجزاءات التي فرضها شركاؤنا الرئاسيون في أعقاب انهيار النظام الدستوري نتيجة انقلاب الثاني من نيسان/أبريل.

نحن نفهم تلك التدابير، لكن مما يجدر ذكره أن آثار الجزاءات تتجاوز الاعتبارات السياسية وينبغي النظر إليها من منظور إنساني، ندعو من أجله المنظمات الشريكة لغينيا - بيساو إلى رفع الجزاءات المفروضة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثار الأزمة التي يمر بها البلد حاليا. ونرحب بمبادرة

العميق إزاء سلسلة أحداث العنف والتخويف الأخيرة في غينيا - بيساو، التي تعرض لها ممثلو وسائط الإعلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والفنانون، والشخصيات السياسية، فضلا عن عدم اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب. على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، أن يدعم بقوة السلطات الشرعية في غينيا - بيساو بمجرد أن تتولى مهامها، من أجل الخروج نهائيا من دوامة العنف وعدم الاستقرار التي تؤثر على ذلك البلد المهش منذ سنوات عديدة. وفي مناخ من الحوار الشامل للجميع، ينبغي للسلطات الشرعية المقبلة أن تنفذ الإصلاحات التي تم تحديدها بوصفها ضرورية في قطاعات الأمن والعدل والإدارة. لكنها بغية القيام بذلك، كما أشار السيد راموس - هورتا، ستحتاج إلى الدعم التقني والمالي الدولي. وسوف تحتاج أيضا إلى الأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يواصل المجلس مناقشة توصية الأمين العام بشأن أهمية تقديم الدعم من أجل تعزيز بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو من أجل ضمان توفير الأمن الكافي للانتخابات وفي فترة ما بعد الانتخابات بينما ينفذ البلد الإصلاحات ويعزز مؤسساته. وينبغي أن يشمل هذا الدعم وجودا دوليا أوسع نطاقا في الميدان في إطار بعثة معززة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو.

وكما أكد مجلس الأمن في بيانات سابقة، فإن مكافحة الإفلات من العقاب في غينيا - بيساو تشكل أولوية وشرطا لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تفشي ثقافة الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة في البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعم مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو. سوف تظل هذه الجهود عنصرا رئيسيا في مساعدة السلطات الشرعية المقبلة في

ونرحب ونشيد بإنشاء حكومة تيمور - ليشتي بعثة لتقديم الدعم للعملية الانتخابية في غينيا - بيساو، إلى جانب الإسهام بمبلغ ٦ ملايين دولار للمساعدة في عملية تسجيل الناخبين. وسيعمل الفريق التقني في شراكة وثيقة مع المكتب الفني الذي يدعم العملية الانتخابية في غينيا - بيساو. وسيكون لدى البعثة قدرات تقنية رفيعة المستوى، وهي ملتزمة بتقاسم المعارف والخبرات وتقديم المساعدة في إجراء الانتخابات المتزامنة في جمهورية غينيا - بيساو، وبالتالي الإسهام في إعادة إرساء النظام الدستوري.

ونأمل مع دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن تيمور - ليشتي ونيجيريا والاتحاد الأوروبي، أن تحترم السلطات الانتقالية بشكل كامل ذلك الجدول الزمني عن طريق الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية، هي شرط مسبق أساسي من أجل العودة إلى النظام الدستوري، تمشيا مع القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، دون تأجيل آخر، ينبغي بوضوح ألا يكون مقبولا للمجتمع الدولي. وإذا نسلم بتلك التطورات الإيجابية في البلد، نود أن نثني على رؤية الممثل الخاص للأمين العام، السيد خوسيه راموس - هورتا، وجهوده الدؤوبة الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام للأزمة.

إن إجراء الانتخابات خطوة ضرورية ملحة لإنشاء المؤسسات الشرعية. ولا بد من التصرف على نحو كامل بناء على نتائجها من أجل احترام الإرادة الحقيقية لشعب غينيا - بيساو. وينبغي أيضا أن تعزز الانتخابات وتشكيل الحكومة الشرعية بالإشراف والرقابة المدنيين على قوات الدفاع والأمن. وندعو السلطات الانتقالية، مع المشاركة الفعالة من المجتمع الدولي ومجلس الأمن بصفة خاصة، إلى كفالة إجراء الانتخابات في بيئة سلمية، مع المشاركة الآمنة لجميع الجهات الفاعلة في العملية السياسية. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن قلقنا



للتحديات التي لا يزال يتعين التغلب عليها. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن خبرته كرجل دولة وشخصيته كحائز على جائزة نوبل للسلام أسهمتاً إسهاماً كبيراً في هذه التطورات الإيجابية. ولا بد من تهنئته على التزامه، خاصة وأن بلده، تيمور - ليشتي، قد أسهم في تمويل العملية الانتخابية بحوالي ٦ ملايين دولار، ويشارك بشكل كامل في عملية تسجيل الناخبين المقررة في كانون الأول/ديسمبر.

وعلى الرغم من هذه النتائج المشجعة، علينا أن نسلّم بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما في مجال الأمن والاستقرار. ومن جانبهم، التزم رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مؤتمر القمة الثالث والأربعين للجماعة، التزاماً راسخاً ولموساً بتمديد بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً، حتى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

وفي هذا السياق بالتحديد، وبغية دعم العملية الانتخابية الجارية، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مستعدة للمساهمة بمبلغ ١٩ مليون دولار من أجل تمويل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤. وبالإضافة إلى هذه المساهمة، تعتزم الجماعة الاقتصادية أيضاً إرسال وحدتين من الشرطة المشكلة كدعم لبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. وقد تم إبلاغنا بأن هناك طلباً عاجلاً لتلبية الخدمات اللوجستية والاحتياجات الجوية في سبيل ضمان أمن العملية الانتخابية، وكفالة إجراء انتخابات هادئة وسلمية. ونغتنم هذه الفرصة لندعو إلى توفير هذه المعدات والمواد.

وعلى غرار جميع شركاء غينيا - بيساو في التنمية، ما زالت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معبأة لتقديم كل ما أمكن من الدعم لأجل إعادة إرساء النظام الدستوري والانتعاش الاقتصادي في غينيا - بيساو. كما أعتنم فرصة

التغلب على هذا التحدي بطريقة مستدامة وتعزيز الاستقرار في البلد وخارجه.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بالعمل مع المجتمع الدولي لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام وإعادة إرساء الأسس اللازمة للتنمية في غينيا - بيساو.

**السيد بامبا (كوت ديفوار)** (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأرحب بتقرير الأمين العام الممتازين اللذين عرضا علينا اليوم عن الحالة في غينيا - بيساو (S/2013/680 و S/2013/681).

ونظراً لأن وفد بلدي يأخذ الكلمة للمرة الأولى هذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد أحاط وفدي علماً بتقرير الأمين العام، واستمع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد خوسيه راموس - هورتا، بالإضافة إلى مختلف البيانات التي أدلى بها المتكلمون الذين سبقوني.

منذ اتخاذ القرار ٢٠١٣ (٢٠١٣) في ٢٢ أيار/مايو، حدث عدد من التطورات الإيجابية وتحققت نتائج ملموسة في غينيا - بيساو في ظل قيادة الممثل الخاص، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة إرساء النظام الدستوري، والأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية، وتعزيز القطاعين القضائي والأمني، والأعمال التحضيرية للتعمير في مرحلة ما بعد الأزمة عقب إجراء الانتخابات. لهذا السبب، وبالنيابة عن رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أود أن أعرب عن التقدير للممثل الخاص على النتائج التي تحققت حتى الآن، وأن أؤكد على دعم الجماعة بأكملها له في التصدي

الدولي، والعديد من شركاء التنمية الآخرين أن تحظى بالاهتمام الكامل من جانب مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية ضمان نجاحها التام.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا بتعزيز التكامل في المنطقة دون الإقليمية، عن طريق القضاء على الصراعات وإرساء أسس التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. والحالة في غينيا - بيساو تتصف بالأولوية، وهي تكمن في جوهر التزام زعماء منطقتنا دون الإقليمية.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥|٤٥.

عقد هذه الجلسة لأعرب عن امتنان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لجميع الشركاء من المجتمع الدولي الذين يواصلون تقديم دعم كبير لهذا البلد الشقيق في منطقتنا دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يسرني أن أرحب بالمساهمات التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي وتشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، حيث يبلغ مجموعها حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ دولار. وبالمثل، أعلن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا تقديم مبلغ مليوني دولار. لذلك، نشعر بتشجيع كبير إزاء كل هذه الاخبار السارة، ونؤمن بأن جميع تلك المساهمات ستمكّن غينيا - بيساو من إجراء انتخابات ذات مصداقية.

ونحن نرى بالتالي أنه من الضروري تنفيذ أعمال مشتركة، ابتداء من الآن، بغية وضع خارطة طريق مفصلة لإصلاح قطاع الأمن والعدالة في سبيل كفالة الأسس الضرورية لتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو على المدين المتوسط والبعيد.

وبالنسبة إلى إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الانتخابات، ينبغي للإجراءات المشتركة المزمعة مع الاتحاد الأفريقي، والبنك